

Distr.: General
28 June 2011
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٩٩ (ن) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام والكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		أستراليا
٣		لبنان
٤		المكسيك
٥		بنما
٦		دولة قطر
٦		إسبانيا
٧		تركمانستان

* A/66/50.



أولا - مقدمة

١ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٤/٦٥ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". وفي الفقرة ٨ من منطوق القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٢ - واستجابة لهذا الطلب، أرسلت مذكرة شفوية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ إلى الدول الأعضاء تدعوها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وتدرج الردود الواردة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر أي ردود إضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١١]

إن التزام أستراليا القوي بمبادئ تعددية الأطراف ونُهجها في مجال عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح التزام لا جدال فيه، وقد دأبنا على الدفاع عن مزايا العمليات المتعددة الأطراف في إحراز التقدم في مسائل الأمن الدولي.

وترى أستراليا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لترفع السلاح وعدم الانتشار. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أنشأت أستراليا واليابان مبادرة متعددة الأقطار لعدم الانتشار ونزع السلاح من أجل المضي قدما في تنفيذ نتائج مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وإنشاء هذه المبادرة إنما يؤكد مجددا التزام أستراليا والأولوية العليا التي توليها لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح في سياق تعددية الأطراف.

ونواصل أيضا سعيينا الحثيث لتحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء على الفور، ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح، في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولذلك أصيبت أستراليا بخيبة أمل لدى الإخفاق، مرة أخرى، في تأييد هذا القرار خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأستراليا لا يمكنها أن توافق على أن تعددية الأطراف تشكل المبدأ الوحيد في المفاوضات المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار، كما يُفهم ضمن من الفقرتين ١ و ٢ من هذا القرار. وترى أستراليا أن إحراز تقدم فعال في أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي يتطلب تضافر مجموعة من التدابير المتعددة الأطراف والتعددية والإقليمية والثنائية والانفرادية التي يعزز بعضها بعضا من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

وتقر الفقرة ٨ من دياحة القرار تحديدا بالتكامل القائم بين هذه التدابير، ونأمل أن تجسد فقرات منطوق القرار ذلك الفهم في المستقبل.

وترى أستراليا أن التأكيد على أن تعددية الأطراف تتيح الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح إنما يتجاهل الإمكانيات التي تنطوي عليها التدابير البديلة، من قبيل التدابير الثنائية والإقليمية، لمعالجة المسائل الأمنية على الصعيد العالمي. والواقع أن المسائل الموضوعية على المحك مسائل حيوية للغاية. ولا يسع المجتمع الدولي إلا الاستفادة من جميع التدابير المتاحة لتحسين البيئة الأمنية العالمية.

وقدمت أستراليا، إلى جانب كندا ونيوزيلندا، تعليلا لامتناعها عن التصويت على القرار في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١١]

إن لبنان يؤيد اتخاذ التدابير الفعالة للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو مع الاتفاقيات المتعلقة بترع السلاح وتنظيم التسليح على أساس مفاوضات متعددة الأطراف، يشارك فيها عدد كبير من البلدان بغض النظر عن حجمها وقوتها، وذلك بهدف التوصل إلى نزع كامل للسلاح في ظل رقابة دولية صارمة. ويعتبر أن تعزيز تعددية الأطراف هو سبيل أساسي لتطوير المفاوضات ووضع معايير عالمية أكثر شمولية بهذا الشأن، وهو يجدد التزاماته بالتعاون المتعدد الأطراف والوفاء بها باعتبارها وسيلة مهمة لبلوغ وتحقيق الأهداف المشتركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، في وقت لا يزال احتفاظ إسرائيل بترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا مباشرا، ليس للبنان فحسب، بل لكل دول المنطقة وصولا إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١١]

ترى المكسيك أن التقدم المحرز في تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار عنصر أساسي لإشاعة الثقة ومنع نشوب النزاعات في ما بين الدول.

وفي هذا الصدد، ما فتئت دولة المكسيك تعرب عن تأييدها لترع السلاح من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار الدولي على أساس مبادئ حفظ السلم والأمن الدوليين؛ وهي تقترح لذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض حجم ترساناتها النووية، مما يقلص الخطر النووي مستقبلاً؛

(ب) تعزيز وضع تدابير أكثر شفافية في المجال النووي، ولا سيما في ما يتعلق بإنفاذ أحكام المعاهدات الدولية المبرمة في هذا المجال، والاتفاقات التي توصل إليها المجتمع الدولي وكندبير اختياري لتعزيز الثقة من أجل مواصلة نزع السلاح النووي؛

(ج) السعي لعقد اتفاقات ترمي إلى خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛

(د) توجيه نداء إلى الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة من أجل الوفاء التام بالتزاماتها، ولا سيما التدمير الكامل لجميع ترساناتها من الأسلحة الكيميائية؛

(هـ) تعزيز تعميم معاهدة الحظر الشامل لجميع التجارب النووية، ولا سيما فيما بين الدول المدرجة في المرفق ٢، لكفالة دخولها حيز النفاذ على الفور؛

(و) تنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم اقتناء معظمها عن طريق القنوات غير المشروعة؛

(ز) السعي إلى إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة تشمل نظام وسم، وسجلاً للأسلحة النارية والذخائر، وبصمات مقذوفات الأسلحة المضبوطة أو المستخدمة في الأفعال الإجرامية والرقابة على بيع الأسلحة.

وعلى الصعيد الداخلي، تتخذ المكسيك الإجراءات التالية في ما يتعلق بتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار:

- (أ) تلتزم بالصكوك القانونية الملزمة التي انضمت إليها وتنفذها؛
- (ب) ترى أن نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية تشكل دعائم لبناء عالم خال من خطر الأسلحة النووية؛
- (ج) تسهم في الجهود الوطنية من خلال مشاركة الأفراد العسكريين في المنتديات الإقليمية والدولية، وتقديم تقارير إلى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وإسداء المشورة للوفاء بمختلف الالتزامات الدولية، ومن خلال إنفاذ تشريعاتها الداخلية، لا سيما إنفاذ القانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات.
- (د) تنفذ إجراءات إدارية وقانونية لمنع انتشار الأسلحة التقليدية وتجنّبه، إلى جانب مواصلة التشريعات القائمة لتنظيم ومراقبة استيراد وتصدير الأسلحة، والبارود والمتفجرات، والأجهزة، والمواد الكيميائية، والمواد التي يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة؛
- (هـ) تمتنع عن إنتاج وتخزين وحياسة واستعمال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والألغام المضادة للأفراد والذخيرة العنقودية.
- وأخيراً، تشير المكسيك إلى تعذر تنظيم الأسلحة على الصعيد الدولي بسبب الافتقار إلى آلية للتنسيق، سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، وعدم وجود سجل للأسلحة والذخائر.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١١]

وضع بلدنا في هذا الشأن على مدى السنوات الأخيرة مبادرات ومشاريع وبرامج عالمية وثنائية ومتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي والعالمي وعلى مستوى نصف الكرة الغربي؛ كما أنشأ آليات داخلية لتعزيز جهود مكافحة انتشار التهديدات الراهنة غير المتناظرة ومواجهتها (في نقاط الحدود والموانئ والمطارات)؛ وبالتالي، يمكننا القول بأننا حققنا مستويات مقبولة من التعاون الخارجي.

وفيما يتعلق بترع السلاح، ينص ميثاق بنما على ألا يكون للدولة جيش؛ ومع ذلك، فإنها تفرض ضوابط على دخول وخروج العتاد العسكري والمواد ذات الصلة، وفقاً للمعاهدات الموقعة، والسياسات واللوائح التي تتضمن هذه الاتفاقات.

دولة قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠١١]

ترى حكومة دولة قطر أن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار رهن بتصديق جميع البلدان على المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وكذلك التعاون في إطار الشفافية الكاملة مع المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه المعاهدات.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١]

يجب على إسبانيا، بصفتها جهة فاعلة عالمية وأوروبية، أن تلتزم التزاما راسخا بالإصلاحات التي تدخل على تعددية الأطراف، الأمر الذي يتطلب منا تعزيز المشاركة في تحديث العلاقات الدولية وآلياتها ومؤسساتها.

ويتمثل اعتماد سياسة مسؤولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح في إيجاد نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية، ولذلك يتعين اتخاذ التدابير التالية:

- البحث عن حلول سياسية عالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية، وردعه وكبحه؛
- إدماج سياسة عدم الانتشار ونزع السلاح في السياسة الأمنية العامة؛
- بحث إمكانية إدراج "بنود عدم الانتشار" في العلاقات الثنائية والإقليمية؛
- تشجيع إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والنظم الدولية، والدفاع عنها وتعزيزها؛
- تعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني؛
- تعزيز فعالية آليات التحقق من خلال توفير الدعم السياسي والاقتصادي والتقني لها وتعميق تدخلاتها؛

- تعزيز آليات مراقبة تصدير واستيراد العتاد الدفاعي والسلع ذات الاستخدام المزدوج وزيادة عدد أعضائها؛
 - تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي؛
 - تعزيز المساعدة التقنية بين الدول والتعاون الإنمائي؛
 - تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة بالعتاد الدفاعي والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ومنع الاتجار غير المشروع بها؛
 - تيسير التعاون بين الإدارات والمنظمات غير الحكومية، وكذلك التعاون مع مؤسسات القطاع الصناعي التي تشاطر الهدف نفسه.
- ويمثل اعتماد نظام فعال متعدد الأطراف السبيل الوحيد لكفالة التصدي بنجاح للخطر المحدق بالسلم والأمن الدوليين والمتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيره من العوامل من قبيل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والدول المنهارة، والتراعات الإقليمية.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١١]

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والستين القرار ٥٤/٦٥ المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ راء المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وأتخذ هذا القرار استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة بهدف صون السلام والأمن الدوليين؛ اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام؛ والقيام، عن طريق الوسائل السلمية وطبقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، بتسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام.

وتنفيذاً لهذا القرار، تضرع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعمل حيوي ومفيد من أجل وضع التدابير الرامية إلى بناء الثقة وكفالة الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، مشددة على أهمية تعددية الأطراف لمعالجة هذه القضايا. وتعدّ هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إحدى أكثر المنابر ملائمة لبذل الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز

الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتوطيد الآليات الدولية القائمة المعنية بمنع الانتشار والحد من الأسلحة وإنشاء آليات جديدة من هذا القبيل. وفي أواخر عام ١٩٩٨، أنشئت وظيفة لمنسق خاص معني بمسألة الشفافية. وتمثل الشفافية في مجال الأسلحة أحد العوامل التي تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة ومنع نقل إمدادات الأسلحة التي تتسبب في زعزعة الاستقرار، فضلا عن تهئية بيعة موالية لنزع شامل للسلاح.

وتتطلع إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة، في سياق معالجتها للمشاكل القائمة في مجال نزع السلاح، بجهود توعوية وتثقيفية ترمي إلى تحقيق التوازن في الإنفاق العسكري، ودرء خطر نشوب حرب نووية، ومكافحة الاتجار بالأسلحة بصورة غير مشروعة.

وأشاد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بإعلان تركمانستان حالة الحياد الدائم. وبناء على ذلك، صدر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ القانون الدستوري المتعلق بالحياد الدائم لتركمانستان، الذي أعلنت فيه تركمانستان حيادها الدائم والذي يُعدّ الأساس في سياستها الداخلية والخارجية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار والوثام في المجتمع وتطوير العلاقات الودية القائمة على المنفعة المتبادلة مع دول المنطقة وجميع دول العالم.

ويتمثل المعيار الأساسي لتركمانستان المنبثق عن مركزها المحايد والتزاماتها الدولية، في الطبيعة السلمية للنهج الذي تحتطه في سياستها الخارجية، الذي يهدف إلى حل جميع المسائل بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصرا، وخاصة من خلال الأمم المتحدة ووسائل المنظمات الدولية. وتهدف السياسة الخارجية لتركمانستان إلى تطوير العلاقات مع الدول والمؤسسات الدولية الأخرى، وإقامة نظام إنساني وبنّاء في العالم، وهي بذلك تؤدي دورا مفيدا في مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، ألا وهي ضمان تحقيق الأمن والسلام الإقليميين.

إن حالة الحياد التي تلتزم بها تركمانستان، ومذهب سياستها الخارجية المتمثل في عدم الانتساب إلى أي تكتل، ورفضها استخدام القوة وسيلة لتسوية المنازعات الدولية أمور تُملّي موقفها في ما يتعلق بقضايا السلام والأمن. وفي هذا السياق، فإن تركمانستان تؤيد تأييدا كاملا الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعلن تركمانستان، في تشريعها، رفضها حيازة أو صنع أو تكديس أو نقل الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل، أو ما يتصل بها من التكنولوجيات.

وتؤكد على السياسة السلمية التي تنتهجها تركمانستان والتعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع انتشار مختلف أنواع الأسلحة، ذكر رئيس تركمانستان، في

خطابه الذي ألقاه في دورة الجمعية العامة الثانية والستين المعقودة بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ ما يلي: "وتعلن تركمانستان، في تشريعاتها، رفضها حيازة أو صنع أو تكديس أو نقل الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل، أو ما يتصل بها من التكنولوجيات. ومؤخرا، في عام ٢٠٠٥، قرر مجلس الشعب في تركمانستان اعتماد بيان بشأن دعم مبادرات المنظمات الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي عام ٢٠٠٦، وقعت تركمانستان، في مدينة سيمييالاتينسك، ومعها الدول الأخرى في المنطقة، على المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتلك الوثيقة فريدة من عدة نواح نظرا لأنها تعلن، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، إنشاء منطقة واسعة خالية من الأسلحة النووية على خريطة نصف الكرة الشمالي. والجدير بالذكر أنه ثبت أن مبادرتنا المشتركة تستلهم تطلعات أغلبية بلدان العالم وأنها لقيت إشادة كبيرة من المجتمع الدولي وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة".

وعليه، فإن توقيع خمس دول في آسيا الوسطى، وهي جمهورية أوزبكستان و تركمانستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، هو خير مثال على التعاون المتعدد الأطراف في معالجة قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار. وتحقيق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة عامل رئيسي من عوامل صون السلم والاستقرار في المنطقة والتعاون المثمر فيما بين بلداننا، ومساهمة جماعية في تحقيق التنمية المطردة للمجتمع الدولي، وعنصر مهم، بالطبع، في تعزيز الأمن الإقليمي ونزع السلاح النووي.

وقد صدّقت تركمانستان على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية من أجل الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح، وهي: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة؛ واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتكديس مخزونات الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ولا تقوم تركمانستان بإنتاج الأسلحة، ولا يتمّ عبر أراضيها نقل أي نوع من أنواعها، وهي بذلك تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح ومنع انتشاره، ودرء التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، وتدعم تضافر جهود المجتمع الدولي بأكمله في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

وإنّ عقد المؤتمر الدولي المعني بقضايا نزع السلاح في آسيا الوسطى ومنطقة حوض بحر قزوين، بعشق أباد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزير الدولة - وزير خارجية جمهورية كازاخستان كانات سعوداباييف، يُعدّ خطوة ملموسة نحو تنفيذ مبادرات تركمانستان الدولية التي اقترحها رئيس تركمانستان في دورة الجمعية العامة الرابعة والستين والتي أيدها الأمين العام للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه شارك في أعمال هذا المؤتمر الشامل ممثلون عن كبريات المنظمات الدولية والإقليمية التالية: منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما شارك في هذا المؤتمر كل من الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وإيران وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

ويُعدّ الموقف الوطني الذي اتخذته تركمانستان وتتمسك به فيما يتعلق بقضايا نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها تحت قيادة رئيس البلد، موقفاً محدداً بوضوح. وترحب تركمانستان بالمقترحات البناءة التي يقدمها المجتمع الدولي، والدول كل على حدة، والتي ترمي إلى تعزيز عمليات نزع السلاح على الصعيد العالمي، وهي مستعدة، استناداً إلى الأولويات الوطنية والإقليمية، للمشاركة في هذه الجهود. وتندرج في هذا السياق الأنشطة الحثيثة التي تقوم بها تركمانستان في مجال نزع السلاح في سبيل تحقيق السلام والوئام والتقدم المشترك.

وفي إطار هذا المؤتمر، أُجري استعراض وتحليل مستفيضين للحالة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وانضمام دول منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين إلى الاتفاقيات ذات الصلة، ودارت مناقشة اتسمت بروح الاهتمام بشأن الإطار القانوني الدولي في مجال نزع السلاح وسبل تعزيزه، وانصبّ الاهتمام على دور المنظمات الدولية في إيجاد حلول لهذه القضايا وفقاً لأبعادها العالمية والإقليمية، والمساعدة التي يمكن أن تقدمها هذه المنظمات إلى دول المنطقة في هذا المجال.

وبعد أن شدد المشاركون في المؤتمر على أهمية التمعن في دراسة التجربة الواسعة التي اكتسبتها المنظمات الدولية والإقليمية في مجال نزع السلاح، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، أشاروا إلى الأهمية الخاصة التي تعلق على أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يُنَاط به الآن دور هام في مجال إعداد نموذج فعال للتعاون والتنسيق في عملية نزع السلاح على نحو يعكس روح الاهتمام.

وإذ لاحظ المجتمعون أهمية تنسيق الجهود والتوفيق بين المصالح المشتركة، أكدوا أن العمل المشترك وإيجاد نهج توافقية موحدة المسارات تجاه مسائل الأمن ونزع السلاح، سيتيح في نهاية المطاف أكثر السبل والطرائق فعالية لحل المشاكل الملحة.

وشكّل لقاء عشق أباد منطلقاً راسخاً للأسس لإعداد تدابير عملية بشأن مسائل الأمن الجماعي وإجراء تبادل مستمر للمعلومات في هذا الصدد، وأتاح بذلك إمكانية تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي ختام المؤتمر اعتُمدت وثيقة ختامية.

وفي ضوء ما تقدّم، تعرب تركمانستان عن تأييدها للقرار المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". وتدعو بلدان المجتمع الدولي إلى تأييده، لأن الامتثال لهذا القرار سيؤدي إلى صون السلام والأمن الدوليين ومعالجة القضايا الملحة المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.